العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

أردوغان يعمق قلق المستثمرين بتقويض السياسات النقدية

تجمع تحليلات خبراء المال على صعوبة إخماد القلق الذي أشعله الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإمعانه في انتهاك استقلالية المركزي حيث شكل تدحرج الليرة مرة أخرى أبرز ضحايا إقالته ثلاثة مسؤولين كبار بالبنك، في ظل دفاعه المستميت عن سياساته النقدية الملتوية التي تقوّض ثقة المستثمرين بالسوق المحلية.

إسطنبول – أدت إقالة ثلاثة من كبار أعضاء لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي التركي إلى فقدان الليرة المزيد من قيمتها، وهي مخاطرة لا تحظى بالقبول لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

وأعلنت الرئاسة التركية مساء الأربعاء الماضي أن الرئيس رجب طيب أردوغان التقى محافظ المركزي شهاب كافجي أوغلو، ونشرت صورة لهما وهما يقفان جنبا إلى جنب، بعد قراره تعيين عضوين جديدين ونائبا لمحافظ البنك.

وقد تم تعيين طه جاكماق نائبا لمحافظ البنك المركزي، ويوسف تونا عضوا في لجنة السياسة النقدية، المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة التي يجري التعامل بها في السوق المحلية، وستعقد اللجنة اجتماعها المقبل في الحادي والعشرين من أكتوبر للنظر في سعر الفائدة.

وبعد هذا الإعلان، هبطت الليرة واحدا في المئة إلى مستوى قياسي منخفض جديد عند 9.18 مقابل الدولار، لتصل خسائرها منذ بداية العام إلى 19 في المئة.

ويسود اعتقاد بين الأوساط المالية أن الشركات التي ضخت أكثر من 5 مليارات دولار من ودائعها بالعملات الأجنبية في غضون الأسابيع الثلاثة حتى الأول من أكتوبر الجاري، تمشيا مع سياسات المركزي، وكذلك الأسر قد تبدأ في التحول مرة أخرى إلى التعامل بالدولار واليورو بدل العملة المحلية المنهارة.

ويمكن للسياسات التي يتبعها أردوغان أن تجلب المشاكل إلى الاقتصاد التركي الذي يعاني من الركود وارتفاع التضخم وتراكم ديون الشركات التي تترنح على حافة الإفلاس رغم أن المؤشرات تعطي لمحة على أن النمو يتعافى من الأزمة الصحية.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى أونور إيلجن مدير الخزانة في مؤسسة أم.يو.أف.جي المالية التركية في إسطنبول قوله "قد تتحول مبيعات العملات الأجنبية الإجمالية قريبا إلى مشتريات العملات الأجنبية، مما يخلق ضغطا إضافيا على الليرة التركية".

وأشار إلى أن المبيعات الإجمالية الأخيرة للعملات الأجنبية كانت مدفوعة من قبل جني الأرباح.

ويحتفظ الأتراك والشركات بنحو 233 مليار دولار من العملات الأجنبية في الخارج، أي ما يعادل نصف إجمالي الودائع.

نك ستادميلر

خطر سحب الليرة مع تغطية أقل سيكون عبر التدفقات المحلية

وفي حين أنهم تجار يقبلون على القيام بالأعمال عندما تكون الليرة قوية ويتم الترويج لها عندما تكون ضعيفة، فإنهم على المدى الطويل لديهم ميل لبناء سعر صرف مرهق.

ويرى نك ستادميلر مدير ميدلي إنترناشيونال أدفيسورس ومقرها نيويورك أنه "تحوط في مواجهة التضخم الذي أدى إلى انخفاض قيمة الليرة وتآكل مدخراتهم المالية".

ويعاني سوق العملات الأجنبية التركي للعام التاسع على التوالي من انخفاض مستواه، بعد أن خسر أكثر من 80 في المئة من قيمته، وهي الأسوأ في الأسواق الناشئة بعد عملة البيزو الأرجنتينية.

وهناك مخاطر فعلية بشأن احتمال هروب المستثمرين من السوق المحلية، وهؤلاء يحتفظون الآن بأقل من 5 في المئة من مخزون ديون السلطات بالعملة المحلية، انخفاضا من حوالي 30 في المئة في عام 2013.

وقال ستادميلر "أعتقد أن خطر سحب الليرة مع تغطية مالية أبسط هو من خلال التدفقات المحلية وليس التدفقات الخارجية".

وتتمثل إحدى مشكلات استرداد الليرة في أن تقدم درجة الائتمان يتباطأ، وهو ما يجب أن يساعد في تقليل عجز الحساب الجاري، وخفض الطلب على التجارة الخارجية، بما يتماشى مع سياسة كافجي أوغلو.

لكن حتى ذلك الحين، ومع تراجع الليرة أمام العملة الأميركية قد يتوقف المشترون المحليون بل ويعكسون مشترياتهم من العملات الأجنبية.

وفي الشهر الماضي خفض المركزي بشكل غير متوقع معدلات الفائدة إلى 18 في المئة، حتى مع عمل التضخم بنسبة 20 في المئة. وتشير الفرضيات إلى أن أردوغان يمهد الآن بأفضل طريقة لخفض آخر.

ويقول التجار والمتعاملون في تركيا إن صناع السياسات النقدية يتماشون مع ما يريده أردوغان بهدف خفض معدلات الفائدة مع تجاهل المخاطر على التوقعات.

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة الأسبوع الماضي لوكالة رويترز إنّ أردوغان يفقد الثقة بكافجي أوغلو بعد أقل من سبعة أشهر من عزل سلفه، وإنه لم يكن بين الاثنين اتصال يُذكر في الأسابيع القليلة الماضية.

وأجرى أردوغان سلسلة تغييرات في لجنة السياسة النقدية في السنوات القليلة الماضية، إذ أقال ثلاثة محافظين في العامين ونصف العام الماضية بسبب اختلافات متعلقة بالسياسة، مما أثر في الليرة وأضر بشدة بمصداقية السياسة النقدية والقدرة على التنبؤ بها.

كما أنه يضغط بشدة على قضية أسعار الفائدة المرتفعة، لأن الأضرار الاقتصادية التي أحدثتها قيود الإغلاق، والتضخم السريع، والبطالة المرتفعة، أضعفت بشكل حاد شعبيته وشعبية الحزب الحاكم الذي يسيطر عليه.

ويعتقد أن انخفاض تكاليف الاقتراض سيساعد على إبطاء وتيرة التضخم، بالإضافة إلى تحفيز الاقتصاد. وقد حث المركزي مرارا على خفض سعر الفائدة القياسي.

الاقتصادات الغنية تكافح لتفكيك الاختناقات التجارية العالمية

واشنطن – تزايدت الضغوط بشكل أكبر على الاقتصادات الغنية لتفكيك الاختناقات التجارية العالمية، والتي أفرزت مشاكل أدت إلى ارتفاع الأسعار وتهدد بعرقلة انتعاش مستويات النمو خلال الفترة المقبلة.

ولم يتمكن الموردون من مواكبة ارتفاع الطلب، فالسفن تصطف خارج الموانئ الأميركية بانتظار تفريغ البضائع والتضخم الاستهلاكي الأميركي بقي مرتفعا في سبتمبر الماضي.

وفي الصين، التي تعد ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة، تسببت أزمة الطاقة في تعطيل الإنتاج بعض الشيء وهو ما يهدد فعليا سلاسل الإمداد ويزيد من فترة توقف السفن في الموانئ.

وفي ظل ارتفاع أسعار النفط أكثر من 80 في المئة للبرميل الواحد، وهو الأعلى منذ سنوات، قد تضطر العائلات البريطانية إلى الاستغناء عن الديك الرومي في عشاء عيد الميلاد لهذا العام.

وتشكل تحديات العرض العالمي محورا رئيسيا لاجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والتجمع الأصغر لوزراء المالية في دول مجموعة السبع.

وأدت القيود التي فرضت للحد من انتشار الوباء إلى إغلاق طرق التصنيع والتجارة بينما لم يتمكن الموردون الذين يواجهون نقصا في العمال وسائقي الشاحنات من مواكبة الارتفاع المفاجئ في الطلب على السلع مع بدء إعادة فتح الاقتصادات بعد الأزمة الصحية.

وأعاقت هذه الاضطرابات التي يخشى بعض السياسيين أن تكون طويلة الأمد زخم الانتعاش، ما دفع صندوق النقد إلى خفض تقديراته لنمو الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا.

وقال وزير الخزانة البريطاني ريشي سوناك الذي ترأس اجتماع أغنى دول العالم في واشنطن إن "قضايا سلاسل التوريد يشعر بها كل العالم ويجب على القادة الماليين في جميع أنحاء العالم التعاون لمواجهة تحدياتنا المشتركة".

ويقدر البنك الدولي نسبة الحاويات المتوقفة في موانئ أو حولها بنحو 8.5 في المئة، أي ضعف ما كانت عليه في يناير الماضي.

ويتفق رئيس البنك المركزي الإيطالي إنياتسيو فيسكو وصندوق النقد الدولي وآخرون على أن معظم ضغوط التضخم نجمت عن عوامل قصيرة الأجل مثل ارتفاع الطلب وقضايا العرض.

لكن فيسكو اعترف بأن ذلك "قد يستغرق أشهرا قبل أن يزول". وقال للصحافيين إن محافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين يدرسون القضية لمعرفة ما إذا كانت هناك "عوامل هيكلية" لارتفاع التضخم بشكل أكبر مما هو متوقع و"ما إذا كانت هناك أي عناصر يمكن أن تصبح دائمة".

ويسعى محافظو البنوك المركزية لدعم الانتعاش بشروط مالية ميسّرة، وذلك بالتزامن مع تجنب حدوث زيادة دائمة في التضخم.

وقالت مجموعة العشرين في بيان إن المصارف المركزية "ستتحرك حسب الحاجة" لمعالجة استقرار الأسعار "بينما تبحث في ضغوط التضخم حيث تكون مؤقتة".

لكن رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس حذر من أن الارتفاع في بعض الأسعار "لن يكون مؤقتا"، وأضاف "سيستغرق الأمر وقتا وتعاونا من صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم لفرزهم".

وتعتقد رئيسة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا أن التأخر في معدلات التطعيم لاحتواء الوباء في الدول النامية يساهم في تقييد الإمداد، وقالت "طالما أن الوباء يتسع فإن خطر حدوث انقطاعات في سلاسل التوريد العالمية سيكون أعلى".

وفي أكبر اقتصاد في العالم أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن الأربعاء الماضي عن مبادرة لتخفيف الأعمال المتراكمة عبر الدفع باتجاه توفير خدمة متواصلة طوال اليوم في الموانئ ولدى الموردين.

البضائع حبيسة الموانئ

على أعتاب طفرة في الخدمات المالية

القاهرة تدعم التكنولوجيا المالية للحاق بالأسواق الناشئة

3 بنوك تدشن صندوقا لتطوير وتقديم منتجات مبتكرة

تخطط الحكومة المصرية لدعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة عبر تأسيس بنوكها الكبرى صندوقا في هذا المجال لتمكين الشركات من الوصول إلى رأس المال اللازم لمواصلة تطوير أعمالها، وتهيئة البيئة المناسبة لتقديم تطبيقات مبتكرة تعزز معدلات الشمول المالي وتحقيق التحول الرقمي المستهدف كجزء من رؤية القاهرة.

القاهرة – كثفت السلطات النقدية في مصر جهودها بشأن استخدام التكنولوجيا المالية التي باتت ملاذاً للكثير من الدول لإتمام تعاملاتها دون الحاجة إلى الأوراق النقدية.

وأعلن البنك المركزي أن بنوك الأهلي ومصر والقاهرة بصدد تدشين صندوق دعم رؤوس أموال شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خلال أيام، برأسمال قدره مليار جنيه كحد أدنى (65 مليون دولار)، مع السماح لمؤسسات مالية أخرى بالمشاركة.

ويستهدف الصندوق توجيه الاستثمارات إلى تلك الشركات التي تنوي ضخ استثمارات في البلاد، سواء محلية أو دولية، مع تهيئة البيئة المناسبة لاجتذاب ورعاية المواهب وتوطينها محليا، وتقديم تطبيقات مبتكرة قادرة على توصيل الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة فئات المجتمع بأقل تكلفة، كخطوة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية.

وتبدو الخطوة استنساخا لتجربة أبوظبي في دعم شركات التكنولوجيا عبر إنشاء صندوق تحفيزي بقيمة 13.6 مليار دولار تحت اسم "غدا 21" في سبتمبر 2018 بهدف تسريع النمو الاقتصادي.

وتعد التكنولوجيا المالية إحدى التقنيات الحديثة الهادفة إلى تطوير واستخدام الخدمات المالية، وتعرف باسم "فينتك" أي استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية عبر برامج محددة؛ مثل تطبيقات الدفع الإلكتروني وتداول الأسهم والعملات وأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، وفقا لجمعية اتصال لتكنولوجيا المعلومات.

ويحاول البنك المركزي انتشال التكنولوجيا المالية في البلاد من التأخر عن الأسواق الناشئة مثل الصين والهند وكينيا وأندونيسيا.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد شركات التكنولوجيا المالية التي تعمل فعليا نسبة إلى حجم السكان يمثل ربع النسبة في كينيا وجنوب أفريقيا، وأقل بنحو 50 في المئة من النسبة في نيجيريا.

وحققت الشركات الناشئة تمويلا قياسيا لرأس المال المخاطر بقيمة 190 مليون دولار العام الماضي، ولم تستحوذ التكنولوجيا المالية سوى على 8 في المئة فقط من إجمالي تلك التمويلات، وهي أقل بكثير من متوسط 23 في المئة في أفريقيا، حسب الجهاز المركزي للإحصاء.

وبدأ المركزي أولى الخطوات على طريق التكنولوجيا المالية في 2019، بالإعلان عن مشروع "ساند بوكس" الذي يوفر مؤقتا مساحة اختبار افتراضية لشركات التكنولوجيا المالية في ظل بيئة تنظيمية محددة.

وفي أعقاب ذلك أُطلق مشروع منصة "فينتك – هب" التي تعمل كمتجر شامل لكافة شركات التكنولوجيا المالية. ولم يشهد القطاع تطورات ملحوظة على إثرهما، لذلك شرع في تدشين الصندوق الجديد عبر المصارف الحكومية.

وقطعت القاهرة شوطا مهما في عملية دعم هذا المسار بعد أن وافق البرلمان على مشروع قانون تنظيم وتنمية استخدام هذا النوع من التكنولوجيا في الأنشطة المالية غير المصرفية، المقدم من الحكومة في إطار تعزيز الشمول المالي والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من هذا المجال ورفع كفاءته.

محمد سعيد

البداية الحالية لا تؤهل مصر للتحول إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا

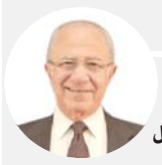

وليد جاد

4 مليارات دولار صادرات ويجب تسهيل الضمانات لتلقي التمويل

وقال رئيس شعبة البرمجيات في جمعية اتصال لتكنولوجيا المعلومات محمد سعيد لـ"العرب"، إن "مصر تأخرت كثيرًا في ترسيخ التكنولوجيا المالية، والبداية الحالية في دعمها متواضعة جدًا، ولا تؤهلها للتحول إلى مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة، لأن دولا خليجية سبقتها بسنوات في هذا المجال".

وتمتلك مصر كوادر بشرية مؤهلة في قطاع التكنولوجيا تمكنها من اللحاق بركب من تخطاها في هذا المجال، وهي ميزة غير متوفرة في بلدان المنطقة، وينبغي على الحكومة الإسراع في دعم الشركات المحلية.

كما تعد زيادة عدد السكان من العوامل الداعمة لانتشار التكنولوجيا المالية، إلى جانب توافق ذلك مع استراتيجية الشمول المالي، ما يوفر للشركات العديد من فرص الاستثمار وتحقيق معدلات أرباح مرتفعة.

ودعا صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تعزيز التكنولوجيا المالية على نطاق عالمي لتسريع الشمول المالي من أجل عالم أفضل وأكثر مرونة في مرحلة ما بعد وباء كورونا.

وإذا نجحت القاهرة في توفير البيئة المواتية لاستمرار تأهيل الكوادر وتنوع المهارات والخبرات للمزيد من ترسيخ هذا القطاع وتوفير الخبرات الفنية في مجال التكنولوجيا المالية، فسيجعل ذلك من الصعب منافستها، لكن قد يتحقق ذلك على المدى الطويل.

ومن أهم المزايا المترتبة على وجود قطاع تكنولوجيا مالية قوي توفير فرص عمل للشباب ومنعهم من الانزلاق إلى الفقر والعوز، لأن عائد تلك المشروعات كبير ويظهر أثره سريعًا على الأفراد واقتصادات الدول.

وأوضح سعيد لـ"العرب" أنه "يجب أن يقتصر دور البنوك على التمويل فقط لشركات التكنولوجيا أو الصناديق المتخصصة، لأن اكتشاف رواد الأعمال والشركات الناشئة ودعمهم أثناء مراحل المشروع يقعان على كاهل الوزارات المسؤولة، على رأسها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لكنها متأخرة للغاية في تلك الخطوة".

ويلعب تدشين الصندوق الجديد دورا حيويًا في تعزيز نمو قطاع التكنولوجيا المالية محليا، وبث الثقة في المنتج المصري، والقدرة على المنافسة خارجيًا.

كما أن توفير البيئة المواتية لشركات التكنولوجيا يؤهلها لإنتاج منتجات قادرة على المنافسة عالميًا، نظرًا للخبرات العالية لدى شريحة من المصريين المتخصصين في التكنولوجيا، حيث يملكون مهارات الوصول إلى تطبيقات إلكترونية جديدة وطرق مستحدثة في تنفيذها.

وأكد رئيس غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات باتحاد الصناعات المصرية وليد جاد أنه يمكن تحويل مصر إلى مركز جذاب للتكنولوجيا المالية بشرط تسهيل الضمانات التي تطلبها البنوك من شركات التكنولوجيا.

وقال لـ"العرب" إن "البنوك يجب أن تعي أن شركات التكنولوجيا ونظم المعلومات عموما لا تملك أصولاً ثابتة لتقديمها كضمان للحصول على التمويل، ويعزز حل تلك المشكلة نجاح الصندوق ومساهمته في نمو شركات التكنولوجيا المالية".

وتتنوع أدوات تقديم الدعم لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مختلف البلدان نظرا لأهمية القطاع؛ فهناك من تدشن صناديق لدعم تلك الشركات ماليًا، بينما توجد أخرى تقدم الدعم الفني بجانب المالي، وأخرى تسهم في تأسيس الشركات وتديرها حتى تستحوذ على حصة من السوق، ما يؤكد أن هذا القطاع محرك أساسي لنمو الاقتصاد.

وينافس قطاع التكنولوجيا المالية في سوق عالمية مفتوحة، ومن ثم التوصل إلى منتجات أكثر تطورا تعزز المنافسة وتفتح أسواقا جديدة وتسهم في الانتشار على نطاق أوسع، وبالتالي زيادة صادرات التكنولوجيا، لأن أساليب نظم المعلومات المصرية معترف بها عالميًا ويمكنها تحقيق ذلك.

وأوضح جاد لـ"العرب" أن "قيمة صادرات مصر من التكنولوجيا تبلغ حاليا نحو 4 مليارات دولار، وثمة شريحة للأنظمة التكنولوجية في بعض الدول العربية تمت بعقول مصرية، وتوجد شركات محلية مقرها الرئيسي في القاهرة ولها فروع تسويق في الولايات المتحدة ودول أوروبية وآسيوية".